

"التحديات وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام ٢٠١٦"

أحمد سمير*

نشر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الأمريكي في يناير ٢٠١٦ تقريراً بعنوان "التحديات وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام ٢٠١٦"، يستهدف منه إلقاء نظرة عامة على أهم القضايا والأزمات التي تهدد امن واستقرار منطقة الشرق الأوسط في عام ٢٠١٦، في ظل تنوع وإرتباط هذه الأزمات ببعضها البعض، والتي ستؤثر على أوضاع المنطقة مستقبلاً.

التحديات المزمنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

بدأ التقرير بعرض أهم الأزمات والصراعات التي ستحدد شكل المنطقة في عام ٢٠١٦، مع التأكيد أن هناك تحديات مزمنة في المنطقة منذ عام ١٩٦٥، ويستمر تأثيرها حتى عام ٢٠٥٠، أبرزها النمو السكاني السريع، ووصول نسبة الشباب لمن هم تحت الـ ١٥ عام إلى ٣٤% من إجمالي سكان المنطقة في ظل تنامي متطلباتهم الأساسية، والمشكلات الاجتماعية الناتجة عن البطالة، وسوء الإدارة والحوكمة، والفساد وعدم تطبيق القانون، والصراعات المذهبية والقبلية، وأولوية التركيز على الصراع السني الشيعي دون التركيز على التنظيمات الإرهابية مثل داعش والقاعدة، وتردي الأوضاع الاقتصادية، والتركيز على حل المشكلات في المدى القصير لتحقيق مكاسب سريعة.

استعرض التقرير العديد من المؤشرات الدالة على ما سبق، منها على سبيل المثال مؤشر مدى فاعلية حكومات دول الشرق الأوسط، حيث احتلت دولة الامارات العربية المركز الأول بين دول المنطقة، بينما تذيلت هذه القائمة كل من سوريا واليمن وليبيا، ومن جهة اخرى أوضح التقرير أن بعض دول

* باحث بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.

¹ Anthony H. Cordesman, Arleigh A. Burke, "Risks and Instability in the Middle East and North Africa in 2016", *Center for Strategic & International Studies*, January 2016, available at:

http://csis.org/files/publication/160114_cordesman_risks_and_instability.pdf

المنطقة ستواجه ضغوط سكانية وديموغرافية بحلول عام ٢٠٥٠، أبرزها مصر، تليها إيران، ثم العراق، وأقلهم تأثراً هي البحرين وقطر الكويت وسلطنة عمان.

تراث العنف والحرب حتى عام ٢٠١٥:

يشير هذا الجزء من التقرير إلي أن الأزمات السابقة قد تفاقمت نتيجة التأثير التراكمي لسلسلة طويلة من الصراعات الإقليمية والأهلية لفترة طويلة، منها التوتر الإيراني العربي بسبب لجوء الشاه الإيراني للدول العربية، ومشكلات الجزر الثلاثة بين إيران والامارات، ورغبة إيران في الهيمنة وتوجيه الاقليات الشيعية في الدول الخليجية، فضلاً عن الصراع العربي الإسرائيلي، وتداعياته التي أدت لتحويل دول المنطقة لاقتصادياتها من تنمية إلى اقتصاديات حرب، فضلاً عن التعاون الإيراني السوري منذ عام ١٩٨٠ أثناء الحرب العراقية الإيرانية ضد العراق، بالإضافة لغزو العراق للكويت، وغزو الولايات المتحدة للعراق إبان أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١.

التحديات الرئيسية في عام ٢٠١٦:

يرى التقرير أن أهم الأحداث والمشكلات التي ستبرز على الساحة في عام ٢٠١٦، وستؤثر في اوضاع المنطقة، تتمثل في التالي:

أولاً: تزايد الصراع بين إيران والدول الخليجية على النفوذ الإقليمي، وهو ما دفع لسباق التسلح بينهما منذ عام ١٩٨٠ مع بدء الحرب العراقية الإيرانية، وتزايدت الرغبة الخليجية بهذا الشأن خاصة مع ظهور حزب الله في المنطقة، وتدمير الجيش العراقي الذي كان يمثل العائق من التدخل الإيراني بالمنطقة، وبالرغم من عدم رغبة تلك الدول في إشعال مواجهات عسكرية بينهم، إلا أن سباق التسلح ودورهم في المنطقة قد يسفر عن وقوع بعض الصدام بينهم.

ثانياً: التوتر مع إيران والانتخابات الإيرانية، فمع تنفيذ احكام الاعدام الاخيرة التي قامت بها السعودية تجاه السعوديين الشيعة، تتساءل الدراسة عن حجم التوتر الذي قد تسفر عنه هذه الأحداث بين الدولتين مستقبلاً، بالإضافة لمدى جدية إيران في تطبيق بنود الاتفاق النووي، وانعكاس ذلك على العلاقات الإيرانية الأمريكية والدول العربية، ومن جهة أخرى تشكل التطورات الداخلية في إيران عاملاً مهماً في سياستها تجاه المنطقة، مثل مدى استطاعتها الاستفادة من رفع العقوبات الاقتصادية من عليها، وأيضاً الانتخابات النيابية، وانتخابات مجلس الخبراء، وانتخابات مجلس الشورى الإسلامي.

ثالثاً: التركيز العربي على سوريا واليمن والعراق، يتوقع التقرير مزيد من التركيز العربي السني على هذه الدول، خاصة مع إصرار الدول الخليجية ومصر والأردن على رحيل بشار الأسد من السلطة، وذلك في إطار تقليص الدور الإيراني في سوريا والعراق واليمن، وفي نفس الوقت مستبعداً أي تسوية سياسية في سوريا، خاصة مع تعدد أطراف الصراع والتدخلات الدولية في الأزمة السورية، وبالنسبة للعراق فأشار التقرير إلى عدم تحمس الدول العربية لتأسيس قوة سنية في العراق على غرار الحشد الشعبي الشيعي.

رابعاً: عدم تحقيق تقدم في محاربة تنظيمي داعش والقاعدة في كل من العراق وسوريا، وتأثير ذلك على المنطقة نتيجة تمددهما وانتشارهما في دولها، بالإضافة للتخوف من تحالف داعش مع تنظيم القاعدة أو جماعات أخرى مثل طالبان في أفغانستان، ومن جهة أخرى يمثل تصاعد قوة وسيطرة التنظيمات الإرهابية في العراق إشكالية من حيث تهديدهم لوحدة العراق، وهو ما تجلّى في الخلاف الداخلي حول استمرار دعم قوى الحشد الشعبي الشيعي، والمطالبة بتكوين قوى سنية وكردية، لمواجهة تنظيم داعش وغيره من الجماعات الجهادية المتطرفة.

خامساً: تركيا والأزمة الكردية، يرى التقرير أن هيمنة "رجب طيب أردوغان" على السياسة التركية دفع حزب العمال الكردستاني وفصائل كردية أخرى للظهور مرة أخرى لمحاربتهم، وتزايد إصرار الاقليات الكردية على الانفصال وتكوين دولة كردية، يدعمهم في ذلك إنتشارهم وسيطرتهم على العديد من الأراضي في سوريا والعراق، ودعم الولايات المتحدة لهم في محاربة داعش، ويرى التقرير أن من إحدى سلبيات تصاعد الأزمة الكردية التركية، إظهار أزمة تنامي نفوذ تنظيم داعش الإرهابي كمشكلة من مشكلات العراق وسوريا، وليس خطراً داهماً يجب إعطائه الأولوية.

سادساً: الأزمة اليمنية، أكد التقرير على نجاح الضربات الجوية للتحالف بقيادة السعودية في إضعاف الحوثيين وقوات علي عبدالله صالح، ولكنه لم يحقق مكاسب تُذكر في السيطرة على الأراضي اليمنية، وبالتالي عدم تحقيق الاستقرار اللازم لممارسة السلطات اليمنية لدورها السياسي والاقتصادي، فضلاً عن استفادة التنظيمات الإرهابية في اليمن من الصراع مع الحوثيين، ويرى التقرير أن الأزمة اليمنية ستستمر في عام ٢٠١٦ على وضعها أن لم يكن أسوأ على غرار سوريا والعراق.

سابعاً: مصر والقضية الفلسطينية، أشار التقرير إلي نجاح النظام المصري الحالي في السيطرة على العديد من التهديدات الداخلية، مع استمرار العديد من المشكلات الاقتصادية وصعوبة تلبية المطالب الشعبية، وبالنسبة للقضية الفلسطينية، فيحذر التقرير من تصاعد العنف والتوتر بين الإسرائيليين والفلسطينيين دون وجود حلول واضحة، في الوقت الذي تفقد فيه السلطة الفلسطينية تأييد الفلسطينيين.

ثامناً: ليبيا وتونس، توقع التقرير أن يتحرك الوضع في ليبيا نحو نوع من السلام نتيجة الإرهاق من الحرب، والاتفاق بين القبائل الرئيسية في الغرب والشرق، هذا في حالة التعامل مع تهديدات تنظيم داعش، بينما تواجه تونس خطر الإرهاب، وهي حتى الآن قادرة على التعامل معه، لكنه لازال يشكل مهدد رئيسي لأمنها واستقرارها.

تاسعاً: تحدي التطرف والإرهاب، شدد التقرير على تنامي خطورة الإرهاب بغض النظر عما يحدث في سوريا والعراق، حيث كشفت بعض التقديرات أن تنظيم داعش مسئول فقط عن ثلث العمليات الإرهابية، مع الإشارة إلى أن معظم العمليات الإرهابية استهدفت مسلمين وليس ديانات أخرى، وقام بها مواطنو الدولة وليس أجانب، وبالتالي من الضروري مكافحة الإرهاب والتطرف بشكل أشمل.

عاشراً: الأزمة الانسانية في المنطقة، يتوقع التقرير تفاقمها في عام ٢٠١٦ ومستقبلاً، حيث تعاني العديد من الدول من حركات النزوح والهجرة بسبب الصراعات الطائفية والاثنية، حيث وصل عدد اللاجئين السوريين فقط لنحو ٤,٤ مليون لاجئ، وبما يمثله هذا من مصادر تهديد في الدول المضيفة، وتتضمن التهديدات توترات داخلية تمس الأمن والاستقرار، والضغط على اقتصاديات هذه الدول، والتعليم والصحة، ذلك في ظل التركيز فقط على وقف القتال والصراعات دون تركيز الجهود على الاستقرار والبناء في مرحلة ما بعد وقف القتال.

الحادي عشر: تراجع أسعار البترول، رجح التقرير أن يكون تراجع الإيرادات من الصادرات البترولية والغازية مصدر تهديد جديد في عام ٢٠١٦، مع احتمالية استمرار تداعياته إلي ما بعد عام ٢٠١٨، وذلك بعد تراجع سعر البرميل من ١١٠ دولار إلي دون الـ ٤٠ دولار، مع توقع العديد من الخبراء نزوله إلي ٢٠ دولار، وسينعكس تراجع الإيرادات الحكومية في الدول المصدرة للنفط على العديد من القطاعات في تلك الدول، فضلاً عن إنعكاسها السلبي على خلق فرص عمل، والانفاق العسكري،

والمساعدات الانسانية، وتُعد العراق من أكثر الدول تضرراً من تراجع أسعار النفط بسبب حاجتها لإيراداته في ظل الصراع الداخلي الذي تشهده.